مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

خطة شاملة أولية

نواب الحاكم في مصرف لبنان - 20 تموز 2023

هي خطة تتضمن خطوط عريضة لتصحيح السياسة النقدية والبدء بعملية التعافي. هدفها الرئيسي تعويم سعر الصرف بطريقة "مضبوطة" على منصة صرف جديدة معترف بها دوليا، بما يعكس القيمة الحقيقية لليرة اللبنانية. من المتوقع أن تنفذ هذه الخطة في مدة ستة أشهر، مع تأمين الاستقرار الاجتماعي وحماية القدرة الشرائية لموظفي القطاع العام والفئة الأكثر هشاشة خلال هذه المدة.

نظرًا للإرتباط الوثيق بين السياسات المالية والنقدية، تدعو الخطة الى إصلاحات مالية رئيسية، وإصدار عدد من القوانين، واعتماد سلسلة تدابير من شأنها أن تساعد على تحسين الطلب على الليرة اللبنانية وزيادة حجم تداولها على منصة الصرف الجديدة. سيقوم مصرف لبنان بإستكمال هذه الخطوات عبر إصداره الأنظمة اللازمة واعتماد البنية التحتية المطلوبة ووضع السياسات والإجراءات لتأمين متطلبات الحوكمة وسائر المتطلبات الإدارية الأخرى.

وبالمقابل يلتزم كلّ من الحكومة ومجلس النواب بالموافقة على القوانين لإعادة بناء الثقة وتأمين إيرادات إضافية من داخل إطار الموازنة لتسديد القرض الجديد القائم.

يمكن القيام بذلك من خلال 3 خطوات:

- إعادة النظر في الموازنة وتحسين ايراداتها.
- إقرار قانون يرمي إلى وضع ضوابط إستثنائية ومؤقتة على التحاويل المصرفية والسحوبات النقدية (Capital Control Law) والقانون المتعلق بإعادة هيكلة المصارف وإعادة تنظيمها والقانون المتعلق بمشروع قانون خطة التعافي المالي والاقتصادي لإعادة التوازن للإنتظام المالي، مع حماية ودائع العملاء.
- التنسيق بين مصرف لبنان ومجلس النواب والحكومة من أجل تحسين عمق وسيولة سوق الصرف الأجنبي.

في ما يلي الخطة بالتفصيل:

1- إقرار موازنة 2023 وتحسين مبادئ العمل في موازنة ال 2024:

في هذه المرحلة، تتوازن الموازنة المقترحة بين الإيرادات والنفقات لتصل الى 181.9 تريليون ليرة لبنانية بمعدل إيرادات شهري يساوي 15 تريليون ل.ل. علماً أنه وفق سعر الصرف الحالي الذي يبلغ 92 ألف ليرة للدولار الواحد، تشكل الايرادات المتوقعة نحو 2 مليار دولار في السنة، أو 164 مليون دولار في الشهر.

بما أن الحكومة تجبي حاليا وعلى أساس شهري ما بين 20 و24 تريليون ليرة لبنانية ونحو 20 مليون دولار، فيُفترض بها على أساس سنوي وبدءًا من تموز 2023 ان تتمكن من جباية ما بين 240 و288 تريليون ليرة لبنانية و240 مليون دولار. لا بدّ من الإشارة الى أنه يتمّ تحصيل نحو 40% من الأموال بالليرة اللبنانية نقدا ، والقسم المتبقي عبر تحاويل مصرفية(1).

استنادًا الى البنك الدولي، إن الإيرادات الضرائبية التي تتجاوز الـ15% من إجمالي الناتج المحلي في أي بلد، تشكل عاملًا أساسيًا للنمو الإقتصادي وختامًا للحدّ من الفقر. فإذا كان معدل إجمالي الناتج المحلي يساوي 20 مليار دولار (المصدر: IIF May 2023) ، يُفترض في الإيرادات الضرائبية أن تمثل على الأقل 3 مليار دولار. وفي سياق الجهود الرامية لضبط الاقتصاد النقدي وتطبيق الاصلاحات الضرورية، التي قد تصل الى 50% من إجمالي الناتج المحلي الحالي، قد تتجاوز الإيرادات الضرائبية الـ4,5 مليار دولار سنوياً.

فيتعيّن إذاً على الحكومة أن تعزّز إيرادات الموازنة من خلال إصلاحات أعمق. وينبغي القيام بمراجعة رئيسية للضرائب والرسوم والجبايات على مستوى مختلف الوزارات. وهناك العديد من الأمثلة عن تدابير وإجراءات سهلة يكون لها تأثير مباشر ورئيسي على الإيرادات وتساعد الحكومة في تحسين عائداتها.

وفي هذا السياق، ولمساعدتنا في ضخ عامل ثقة بالليرة اللبنانية، ينبغي أن:

- يقرّ مجلس النواب الموازنة المقترحة لعام 2023 قبل نهاية شهر آب.
- تعدّ الحكومة موازنة 2024 مع التعديلات المطلوبة وتقدمها قبل نهاية تشرين الأول 2023.
- يتمّ إقرار موازنة 2024 قبل نهاية تشرين الثاني 2023.

2- الإصلاحات المالية

2-1 تطرح الحكومة على مجلس النواب، خلال الأسبوعين القادمين، "مشروع قانون معجل يرمي إلى وضع ضوابط إستثنائية ومؤقتة على التحاويل المصرفية والسحوبات النقدية وحماية حقوق المودعين" (Capital Control Law) ويقّر هذا القانون بحلول نهاية آب 2023.

2-2 يتوجب على الحكومة إعادة النظر في "قانون خطة التعافي المالي والاقتصادي لإعادة التوازن للإنتظام المالي، مع حماية ودائع العملاء" (Gap Resolution Law) والقانون المتعلق بإعادة هيكلة المصارف وإعادة تنظيمها ، قبل نهاية أيلول 2023، مع إيجاد السبل التي تكفل حماية المودعين المؤهلين (بإستخدام صندوق استرداد الودائع أو أوراق مالية أخرى).

2-3 يلتزم مصرف لبنان بوضع القواعد والأنظمة لنقل وإدخال سعر الصرف ضمن نظام عائم بحلول نهاية شهر أيلول 2023، مع القدرة على التدخل عند الضرورة (إدارة التعويم وتوجيهه عند الحاجة).

أ- يواصل مصرف لبنان شراء الدولار الأميركي في السوق عند الإمكان وفق المادتين 75 و83 من قانون النقد والتسليف، وذلك لتحفيف الضغوطات على احتياطياته بالعملات الأجنبية.

ب-يلتزم مصرف لبنان بالتدخل في السوق مستخدمًا جزء من الإعتمادات التي وافق عليها مجلس النواب خلال الأشهر القليلة القادمة لتثبيت قدر المستطاع "سعر صرف موحّد" على منصة صيرفة.

ج- يستخدم مصرف لبنان آلية المزاد على المنصة الجديدة الدولية للرد على المضاربات التي قد تواجه الليرة اللبنانية، وذلك ضمن سياسات وإجراءات واضحة، للتوصل الى انتقال وتحوّل سلس نحو آلية السوق العائمة.

3- التنسيق بين مصرف لبنان ومجلس النواب والحكومة لتحسين عمق وسيولة سوق الصرف الأجنبي.

- ينسّق مصرف لبنان مع المصارف والمؤسسات المالية المرخصة لإعتماد قواعد جديدة متعلقة بتأمين العرض والطلب على المنصة الإلكترونية الجديدة (شهر واحد).
- تفرض وزارة الإقتصاد المبيعات بالتجزئة بالليرة اللبنانية (شهر واحد).
- يقرّ مجلس النواب قانونا من شأنه تعديل المادة 5 من قانون النقد والتسليف لكي يصدر مصرف لبنان أوراق نقدية أكبر من فئة الـ100,000 ليرة لبنانية (شهر واحد).
- تضمين قانون الكابيتال كونترول مادةً تفرض على جميع المستوردين شراء الدولار الأميركي لوارداتهم من المصارف والمؤسسات المالية المرخصة، ما يخلق عمقًا وسيولةً (حجماً أكبر) على المنصة

الإلكترونية ويساهم بالتالي في تحسين عملية تسعير الليرة للدولار بطريقة شفافة وأكثر واقعية. توضع إجراءات مفصلّة بهذا الشأن بين المصارف والمؤسسات المالية المرخصة ووزارة المالية وإدارة الجمارك.

نعتبر ما ورد أعلاه موجزٌ لخطة تمتد على 6 أشهر وتشكل حجر الاساس في مسار التعافي.

إننا نقترب من حدث وشيك وهام مع نهاية ولاية الحاكم بتاريخ 31 تموز 2023 ، وأمامنا تحدّ رئيسي يقضي بوقف الممارسات النقدية القائمة، ونحن نتطلع الى فرصة لتحقيق التعافي.

ونحن نؤمن بأن الإحتياطيات بالعملات الأجنبية المتبقية لدى مصرف لبنان هي كناية عن التوظيفات الإلزامية للمصارف، وتلك كانت وجهة نظرنا التي طالما دافعنا عنها خلال ولايتنا.

وبصفتنا نواب للحاكم، أوضحنا منذ تعييننا أنه ينبغي الحفاظ على تلك الاحتياطيات الى حين إعتماد خطة شاملة تشرح مصير الودائع المصرفية، فضلا عن استخدامها على نحو متناسق مع الخطة.

في هذه المرحلة، نؤمن بأن استخدام اي جزء من هذه الاحتياطيات ينبغي أن يرتكز على توافق وطني بين مجلس النواب والحكومة والمصرف المركزي ضمن خطة، ما يتيح للحكومة تسديد أي مبالغ مستخدمة من تلك الاحتياطيات.

وعليه وللحدّ من تغيرات سعر الصرف يتطلّب من مجلس النواب أن يقرّ قانونًا يجيز لمصرف لبنان بإقراض الحكومة انطلاقًا من التوظيفات الإلزامية بحدود معدل 200 مليون دولار شهريا على فترة 6 أشهر، ومن دون أن يتجاوز المجموع، خلال هذه الفترة، مبلغ الـ 1.2 مليار دولار.

على أن يقوم مصرف لبنان بكل ما في وسعه لتثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي وتأمين انتقال سلس نحو منصة "موجّهة " (مُدارة) ذات معدل صرف عائم (شهر واحد).

وبناءً على الإصلاحات المالية التي اقترحناها أعلاه، نؤمن بأن الحكومة ستتمكن بكل سهولة وارتياح من تسديد القرض الجديد الموافق عليه مؤخرًا.

وسيم منصوري بشير يقظان سليم شاهين ألكسندر مراديان

الجدول الزمني	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول	كانون الثاني
إقرار موازنة 2023 وتحسين مبادئ العمل في موازنة ال 2024						
اقرار ميزانية 2023	x					
تقديم ميزانية 2024			x			
اقرار ميزانية 2024				x		
الإصلاحات المالية						
اقرار قانون الكابيتال كونترول	x					
اقرار خطة التعافي المالي واعادة هيكلة المصارف		x				
تحسين عمق وسيولة سوق الصرف						
توسيع عمل مدققي وزارة المال	x					
اقرار قانون لتنظيم مهنة الصرافة والحد من المضاربة		x				
منصة الصرف الجديدة		x				
تطبيق أسس التعاون بين المصرف المركزي، الحكومة والبرلمان		x				
تدخل المصرف المركزي في سوق القطع لحماية الليرة	x	x	x	x	x	x